



منظمة شنغهاي للتعاون SCO نشأتها - اعضائها - دورها الاقليمي والدولي

أ.م. د. فاضل عبدعلي حسن¹

¹ مركز ذي قار للدراسات التاريخية والآثرية - رئاسة جامعة ذي قار - العراق

Fadhelabd2014@gmail.com

ملخص. تعد منظمة شنغهاي للتعاون SCO، من بين أهم المنظمات الاقليمية والدولية التي أنشأت وتأسست عبر اتفاقية شنغهاي الخماسية الموقعة يوم 26/ أبريل/ 1996 من قبل (الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجاكستان) في مدينة شنغهاي الصينية، بدعوة من الصين وروسيا، ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمشاكل التي واجهتها روسيا الاتحادية والدول التي انفصلت عن هذا الاتحاد، لاسيما في قارة آسيا وما رافقها من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من مد نفوذهما وتأثيرهما إلى هذه المنطقة، مما دفع كلاً من روسيا والصين إلى تنسيق جهودهما للحد من النفوذ الأمريكي والغربي في مناطق نفوذهما وفي منطقة آسيا الوسطى خاصة، فضلاً عن حل الخلافات الحدودية فيما بين الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المحاذية لها بالإضافة إلى تعميق التعاون العسكري ما بين الأطراف، وتحقيق التعاون في مختلف المجالات الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي، ومحاربة التطرف والإرهاب والحركات الانفصالية، وفيما بعد انضمت اوزبكستان وكذلك الهند وباكستان بعضوية كاملة.

Abstract. The Shanghai Cooperation Organization (SCO) is among the most important regional and international organizations established and established through the five-year Shanghai Agreement signed on April 26, 1996 by (China, Russia, Kazakhstan, Kyrgyzstan and Tajikistan) in the Chinese city of Shanghai, at the



invitation of China and Russia, after the dissolution of the Soviet Union And the problems faced by the Russian Federation and the countries that separated from this union, especially in the continent of Asia, and the accompanying attempt by the United States of America and NATO to extend their influence and influence to this region, which prompted both Russia and China to coordinate their efforts to limit American and Western influence in the regions. their influence and in the Central Asian region in particular, In addition to resolving the border disputes between China and the republics of the former Soviet Union adjacent to it, in addition to deepening military cooperation between the parties, achieving cooperation in various security, political, economic and cultural fields, and combating extremism, terrorism and separatist movements, and later Uzbekistan joined as well as India and Pakistan with full membership.

المقدمة

تعد منظمة شنغهاي للتعاون *SCO*، من بين أهم المنظمات الإقليمية والدولية التي أنشأت وتأسست عبر اتفاقية شنغهاي الخماسية الموقعة يوم 26/ أبريل/ 1996 من قبل (الصين وروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان) في مدينة شنغهاي الصينية، بدعوة من الصين وروسيا، ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والمشاكل التي واجهتها روسيا الاتحادية والدول التي انفصلت عن هذا الاتحاد، لاسيما في قارة آسيا وما رافقها من محاولة الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي من مد نفوذهما وتأثيرهما إلى هذه المنطقة، مما دفع كلاً من روسيا والصين إلى تنسيق جهودهما للحد من النفوذ الأمريكي والغربي في مناطق نفوذهما وفي منطقة آسيا الوسطى خاصة، فضلاً عن حل الخلافات الحدودية فيما بين الصين وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المحاذية لها بالإضافة إلى تعميق التعاون العسكري ما بين الأطراف، وتحقيق التعاون في مختلف المجالات الأمني والسياسي والاقتصادي والثقافي، ومحاربة التطرف والإرهاب والحركات الانفصالية.

وفيما بعد تم عقد الاجتماع السنوي في 15/ يوليو/ 2001 في شنغهاي والذي انضمت من خلاله أوزبكستان إلى الاتفاقية، حينها تم الإعلان عن ولادة (منظمة شنغهاي للتعاون *SCO*)، كمنظمة إقليمية للتعاون الدولي متعدد الأطراف، وتمثلت درجة العضوية في المنظمة من خلال ثلاثة أصناف أولاً: الأعضاء المؤسسون، وثانياً: الأعضاء المراقبون، وثالثاً: الأعضاء المشاركون في الحوار، إذ تمتلك هذه المنظمة إمكانيات تنموية ضخمة كما أنه هنالك احتمالية لأن تصبح واحدة من بين أهم المنظمات



الإقليمية التي تمتلك تأثيرات عميقة في العملية التنموية في المنطقة، بالإضافة إلى بروزها في ميدان السياسة الدولية والتوازن الدولي، وفيما بعد تم انضمام الهند وباكستان كأعضاء دائمين في المنظمة بعد أن كانا عضوين مراقبين فيها، وهذا من خلال قمة إستانا التي أقيمت في 8-9 يونيو 2017 والتي تم من خلالها منح الهند وباكستان العضوية الكاملة وعندها أصبح عدد الأعضاء في المنظمة ثمانية أعضاء.

أولاً: الاشكالية

بسبب الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية في معظم مناطق العالم، الأمر الذي أدى الى قيام الدول الصاعدة الى تبني مشروعاً سياسياً تعاونياً فيما بينها عبر تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون للحد من الهيمنة الأمريكية، فكان الهدف من انشاء المنظمة هو الحد من الهيمنة الأمريكية، فهل تستطيع تلك الدول الصاعدة من التصدي لتلك الهيمنة، وهل تمكنت الدول الصاعدة كالصين وروسيا وغيرها من الدول من استكمال مقومات القطبية الدولية اتنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وما هو التنافس الدولي ما بين الدول الصاعدة وما أثره في مدى التعاون والنجاح في مشروع منظمة شنغهاي.

ثانياً: الفرضية

قد يكون التعاون ما بين الدول الصاعدة سبباً في تحجيم وتحديد الدور الأمريكي في السياسة الدولية، عبر منظمة شنغهاي في المستقبل المتوسط أي بعد 10 سنوات من الآن، ولكن على الرغم من التراجع النسبي في الدور الأمريكي والهيمنة، إلا أن الأخيرة سوف لن تنهار بل ستكون منافساً قوياً للدول الصاعدة، الأمر الذي سيؤدي الى التوازن الدولي وقد يخلق عالماً جديداً متعدد الأقطاب.

ثالثاً: أهمية الموضوع

تعد هذه الدراسة من بين الدراسات التي اهتمت في البحث في المنظمات الاقليمية والدولية التي اثرت وبشكل كبير في رسم ملامح نظام دولي جديد، ومن بين هذه المنظمات والتجمعات تجمع البريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون، من هنا فمنظمة شنغهاي هي الفاعل الاقليمي والدولي الأبرز الذي يعمل خلق التوازن الدولي في النظام العالمي بعد الهيمنة الواضحة للولايات المتحدة الأمريكية، من هنا تبرز أهمية دراسة هذا الموضوع في ظل تراجع نسبي واضح في الهيمنة الأمريكية.

رابعاً: هيكلية الموضوع :



تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث ينقسم كل مبحث الى مطلبين وخاتمة، فالمبحث الأول بعنوان منظمة شنغهاي النشأة والتأسيس، والمطلب الأول منه حول أسباب وظروف نشأة المنظمة والمطلب الثاني حول تأسيس المنظمة، والمبحث الثاني بعنوان الأعضاء في المنظمة والمحددات التي تعيق عملها، فالمطلب الأول يتطرق الى الدول الأعضاء في المنظمة، أما المطلب الثاني حول المحددات التي تعيق عمل المنظمة، أما المبحث الأخير فهو يحمل عنوان دور المنظمة الاقليمي والدولي، فالمطلب الأول يتطرق الى دور المنظمة في العلاقات الصينية - الروسية وانعكاسها على النظام الدولي، والمطلب الثاني حول مستقبل المنظمة في السياسة الدولية، ومن ثم الخاتمة والمصادر والمراجع.

1. المبحث الأول (منظمة شنغهاي النشأة والتأسيس)

بعد نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي، وانعكاسات هذا المشهد على المشاكل الداخلية في روسيا وأزمة الاستقرار السياسي في الدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي لاسيما الآسيوية منها، والتحول في النظام العالمي من عالم ثنائي القطبية إلى عالم أحادي القطب، متمثلاً في هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أطلق عليه (بالنظام العالمي الجديد)، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية التأثير في تلك المنطقة من خلال مد نفوذها هناك، إلا أن مسألة الحد من النفوذ الأمريكي أصبح الشغل الشاغل لكل من روسيا والصين لتقويض ذلك التواجد في مناطق نفوذهما لاسيما في منطقة آسيا الوسطى، فأخذت الدولتان بالتنسيق بينهما من خلال إجراء خطوة مهمة وهي عقد اتفاقية من أجل تعزيز الاستقرار السياسي بين الصين وروسيا وعدد من دول منطقة آسيا الوسطى، من هنا فسنحاول عبر هذين المطلبين توضيح مسألتي النشأة والتأسيس لتلك المنظمة وظروف تشكيلها.

1.1. المطلب الأول (أسباب وظروف نشأة المنظمة)

يأتي إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون والتي ظهرت في بداية القرن الحالي كمسعى جماعي لتطوير التعاون بين دول تشغل مساحة واسعة من قارة آسيا وتمتد على مناطق مهمة مثل إقليم آسيا الوسطى وصولاً إلى أوروبا من خلال روسيا الاتحادية (احمد تلميذ، 2008: ص 423)، حيث باتت هذه المنظمة تربط ما بين أوروبا والمحيط الهادئ عبر إطلالة كل من روسيا والصين على هذا المحيط، وإن كانت العوامل الاقتصادية التي تعاضم تأثيرها في القرن الحالي باتت هي المحدد لطبيعة التوازنات الدولية ومكانة القوى الكبرى، فان هذا يمثل عاملاً إضافياً يقف وراء إنشاء المنظمة على اعتبار أن الدول



المؤسسة لها تبحث جماعياً عن مكانة استراتيجية وسط نظام اقتصادي باتت فيه المنظمات الإقليمية المعيار الجوهري والفاعل لنجاح القوى الكبرى (عباس فاضل علوان، 2001: ص 151).

فقد سعت منظمة شنغهاي للتعاون *SCO* منذ بداية تأسيسها إلى تحقيق عدد من الأهداف والمبادئ المشتركة فيما بين أعضائها، فضلاً عن التعاون في مختلف المجالات، كالأمن والمواصلات والثقافة وفي عدد من مجالات التعاون الأخرى، كالتصدي للمخاطر التي تواجهها دول المنظمة والتي أطلقت عليها تسمية (قوى الشر الثلاث) المتمثلة بالإرهاب والتطرف الديني والإثني والحركات الانفصالية في دولها، وقد جرى التركيز منذ الإنشاء على أن الهدف المباشر لدول المنظمة هو مواجهة المخاطر التي تواجهها وأهمها الإرهاب وحركات الانفصال في بعض أقاليمها والتطرف الديني أو الإثني (ماهر بن ابراهيم القصير، 2014: ص 45).

كذلك تم التأكيد على محاربة تجارة المخدرات وتهريبها عبر حدودها وفق آلية مشتركة بينها، ومحاربة الأنشطة غير الشرعية كالجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، وتجارة المخدرات وتهريبها عبر الحدود لاسيما وأن جميعها قرب مناطق الزراعة والإنتاج وتجارة السلاح وفق آلية مشتركة، والتصدي لعصابات الجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتعزيز سياسات التعاون وحسن الجوار بين الدول الأعضاء، وترسيم الحدود بين الصين وروسيا الاتحادية من جهة وبين بقية أعضاء المنظمة من جهة أخرى بما يعزز أمن الحدود وإجراءات بناء الثقة، والسعي لتقليص النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية، والسعي لإبقاء منطقة آسيا الوسطى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتطوير التعاون الفاعل بين الدول الأعضاء في مجالات السياسة والاقتصاد والتجارة والعلوم والتكنولوجيا والثقافة وفي شؤون التربية والسياحة والطاقة وحماية البيئة، وبذل الجهود المشتركة لإرساء قيم الديمقراطية وتحقيق الأمن والسلام على المستويين الإقليمي والدولي، وتعزيز علاقات حسن الجوار والتركيز على الحلول السلمية للمشكلات الإقليمية، وإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنظمة، وإقامة مشاريع مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية، والعمل على إنشاء مصرف مشترك يأخذ على عاتقه إصدار عملة موحدة في المستقبل، بالإضافة إلى العمل على تطوير وتقديم الأفكار للوصول إلى نظام سياسي واقتصادي عالمي ديمقراطي عادل وعقلاني متوازن (ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره: ص 25).

من خلال إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون فإن هنالك تعاوناً مشتركاً بين الدول الأعضاء في مختلف الميادين وهنالك أيضاً مصالح مشتركة بينها، لذا فإن إنشاء المنظمة جاء في إطار الظروف الجيوسياسية والجيواقتصادية للدول الأعضاء، والتي تتمثل بصورة أساسية في التعاون الاقتصادي والأمني، فإن



عضوية روسيا في المنظمة تعد نتيجة طبيعية لعلاقات الشراكة الاستراتيجية بين الصين وروسيا، فالمصلحة الأساسية لروسيا في المنظمة هي حماية مصالحها القومية، ومن وجهة النظر الروسية فإن الاتجاه نحو الجنوب يأتي أولاً، حيث تجتمع المشاكل الروسية في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى معاً، فأحد الأسباب الهامة لاستمرار الحرب الشيشانية بدون حل لفترة طويلة هو الدعم الذي يحصل عليه المقاتلون الشيشانيون من خارج روسيا سواء كان دعماً مادياً أو دعماً عسكرياً، وذلك بجانب تجارة المخدرات في أفغانستان التي تتدفق لروسيا والتي تعتبر قناة لتجارة المخدرات لأوروبا، بالإضافة إلى تجارة الأسلحة (علي جبار عبدالله، 2009: ص 19).

فمنظمة شنغهاي للتعاون هي آلية إقليمية للتعاون تهدف أساساً إلى حل قضايا الحدود ولها دور أساسي في محاربة التطرف والإرهاب وتجارة المخدرات في آسيا الوسطى، حيث تنظر روسيا والصين لمنطقة آسيا الوسطى بأنها تمثل مجالهما الحيوي وجزء من أمنهما القومي، ومن ثم ينظران لامتداد الناتو والتواجد الأمريكي بالمنطقة على أنه تهديد لمكانتهما في المنطقة، ومن ثم فإن المنظمة تعد دافعاً ضد هذا التوسع وتثبيتاً لوضعهما بالمنطقة، ومنع دول المنطقة من الاتجاه نحو الولايات المتحدة الأمريكية والناتو (علي جبار عبدالله، 2009: ص 19).

وتأسيساً على ما تقدم فقد برزت منظمة شنغهاي للتعاون كقوة عملية لسياسات جديدة وتحالفات قوية، من خلال التأسيس لنظام دولي جديد تكون فيه هذه المنظمة ركناً مهماً ضمن معادلة توازن القوى الدولي، الذي تبرز فيه الولايات المتحدة الأمريكية كأحد الفواعل المؤثرة في سير التفاعلات الدولية.

1.2. المطلب الثاني: تأسيس المنظمة (ابتسام محمد العامري، 2023)

في ١٥ تشرين الأول عام ٢٠٠١ تم إعلان تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون وهي منظمة إقليمية تضم في عضويتها كلاً من (روسيا والصين وكازاخستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وأوزبكستان)، بعد انضمام الأخيرة إلى عضوية المنظمة كعضو سادس ولكنه غير مؤسس، وتم انضمام الهند وباكستان في 8-9 يونيو/ 2017 وهم يعدون أيضاً أعضاء غير مؤسسين في المنظمة، وتهدف المنظمة إلى تحقيق التعاون في مجالات عدة كالمجال الأمني، والسياسي، والاقتصادي، والثقافي، ويلاحظ أنها تضم في عضويتها دول أوروبا وآسيوية هامة كما توجد رغبة في توسيع عضويتها في المستقبل، حيث أن تمتلك المنظمة إمكانات تنموية ضخمة، كما أن هناك احتمالية لأن تصبح واحدة من أهم المنظمات الإقليمية التي تمتلك تأثيرات عميقة في العملية التنموية في المنطقة، ولأن الصين هي من أخذت زمام المبادرة



بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية، وذلك لأول مرة في تاريخ الصين، لذا فإن وجود المنظمة هام في التاريخ الدبلوماسي الصيني بالإضافة إلى كونها منظمة إقليمية للتعاون تعكس المبادئ والروح الجديدة لتطوير التعاون الدولي والعلاقات الثنائية بين الدول (علي جبار عبدالله، مصدر سبق ذكره: ص15).

فكان الهدف الأول لتلك الاتفاقية بدعوة وتشجيع من الصين لحل الخلافات الحدودية فيما بينها وبين جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق المحاذية لها، وتعميق الثقة العسكرية ما بين الأطراف الموقعة على هذه الاتفاقية، لاسيما ما بين روسيا الاتحادية والصين (احمد تلميذ، مصدر سبق ذكره: ص 423)، إذ كانت حدودهما تشهدان نزاعات مسلحة منذ فترة طويلة، لكن الأمور تطورت باتجاه أكثر إيجابية تم السعي إلى تعزيز الثقة والأمن في مناطقها الحدودية، فاجتمعت الدول الخمس ذاتها في موسكو في 24/ ابريل / 1997 ووقعت على معاهدة تخفيض القوات المسلحة على الحدود بينها، لم تقف هذه الدول عند هذه الخطوة بل أخذت تعقد اجتماعات سنوية في إحدى عواصم الدول المنضوية في الاتفاقية، وأخذت هذه الدول بالاتتماعات سنوياً، ففي عام 1998 تم الاجتماع في آستانا عاصمة جمهورية كازاخستان، وفي العام 1999 عقد الاجتماع في بتشيك عاصمة جمهورية قيرغيزستان، أما في العام 2000 تم الاجتماع في دوشنبه عاصمة جمهورية طاجاكستان، ومن هنا يعبر انتظام هذه الاجتماعات عن الملامح الأولى لمأسسة النظام الإقليمي الجديد، وقد أعدت منظمة شنغهاي من خلال تتابع اجتماعات هذه الدول سنوياً لتطوير العلاقات الأمنية والسياسية والاقتصادية بين دولها، وأخذت الصين زمام المبادرة بالدعوة لإنشاء منظمة التعاون الإقليمية وذلك لأول مرة في تاريخ الصين (وسيم خليل قلعبجية، 2016: ص 225-226).

وإضافةً لما تقدم فإن هذه منظمة شنغهاي للتعاون ليست محدودة الأهداف بل تعد اليوم تنظيمياً إقليمياً دولياً مهماً، سيما وأن تأسيسها جاء كردة فعل حيال التفرد الأمريكي بالقرارات الدولية، ومحاولة للحد من تلك الأحادية القطبية وتأثيراتها على أوراسيا، وبلورة مواقف ورؤى تختلف عن الرؤية الأمريكية، وهذا ما يتضح جلياً من خلال مواقف المنظمة حيال العديد من الأزمات، كالملف النووي الإيراني والأزمة السورية وقضايا الأمن في آسيا الوسطى والمشكلة الكردية ومكافحة الإرهاب وغيرها من الأزمات الأخرى.

2. المبحث الثاني: الأعضاء في المنظمة والمحددات التي تعيق عملها

تتكون منظمة شنغهاي للتعاون من عدد من الدول الأعضاء المؤسسة لها فهناك أعضاء بصفة أصيل *genuine* ودول أخرى تحمل صفة مراقب *Observer*، فضلاً عن دول أخرى تحمل صفة



شركاء في الحوار *Partners in dialogue*، فالأعضاء المؤسسون هم كل من (الصين وروسيا الاتحادية وعدد من دول آسيا الوسطى كقيرغيزستان وكازاخستان وطاجكستان)، والأعضاء غير المؤسسون هم كل من أوزبكستان والهند وباكستان، والأعضاء بصفة مراقب فهم كل من أفغانستان وروسيا البيضاء وإيران فضلاً عن منغوليا، أما الأعضاء الذين يحملون صفة شركاء في الحوار فهم كل من أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وسريلانكا وتركيا، وسميت منظمة شنغهاي للتعاون نسبة إلى مدينة شنغهاي المدينة الصينية التي تم الاجتماع فيها والتوقيع على تأسيس المنظمة فيها عام 1996، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال هذا المبحث والذي سيتم تقسيمه إلى مطلبين.

2.1. المطلب الأول: الدول الأعضاء في المنظمة

يمكن تحديد الدول الأعضاء الرئيسة في منظمة شنغهاي للتعاون *SCO*، والتركيز على مقومات تلك البلدان ومقدراتها الديموغرافية والاقتصادية ومكانتها الجيوستراتيجية وانعكاسها على المنظمة والوضع الإقليمي والدولي، وإن الدول الأعضاء الثمانية المؤسسون وغير المؤسسون في المنظمة تغطي مساحة طوبوغرافية تصل نحو 34,269,991 مليون كم²، ويسكنها نحو (4 مليار) نسمة من البشر أي نصف سكان العالم تقريباً، وبميزانية سنوية تصل 20 ترليون دولار للدول الأعضاء مجتمعة حسب تقديرات عام 2022، واللغتان الرسميتان للمنظمة هما اللغة الروسية والصينية (المؤشرات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره)، وفيما يلي جدول يوضح الأعضاء المؤسسين وغير المؤسسين في المنظمة وتاريخ انتماءاتهم، فضلاً عن الأعضاء المراقبين والشركاء في الحوار.

جدول رقم (1)

يبين الدول الأعضاء المؤسسون وغير المؤسسون والشركاء في الحوار والمراقبين

| ت | الدول الأعضاء المؤسسين وغير المؤسسين وتاريخ انتماءهم | الأعضاء الشركاء في الحوار | الأعضاء المراقبين |
|----|--|---------------------------|-------------------|
| 1- | الصين 1996/4/26 | أرمينيا | أفغانستان |
| 2- | روسيا الاتحادية 1996/4/26 | أذربيجان | روسيا البيضاء |
| 3- | كازاخستان 1996/4/26 | كمبوديا | إيران |
| 4- | طاجكستان / 1996/4/26 | النيبال | منغوليا |
| 5- | قيرغيزستان 1996/4/26 | سريلانكا | |



| | | |
|-------|----------------------|----|
| تركيا | أوزبكستان 2001/10/15 | -6 |
| | الهند 20017/7/ 9-8 | -7 |
| | باكستان 2017/7/ 9-8 | -8 |

فقد لا يوجد توسيع في نطاق المنظمة في المستقبل القريب، كما أن هذا التوسيع إن وجد مستقبلاً سيتم مرحلة تلو الأخرى، فهذه ليست مسألة ملحة بالنسبة للمنظمة، إلا أنه في المدى الطويل سوف تواجه المنظمة ضغوطاً متزايدة نحو التوسيع من الداخل والخارج، فمن الناحية العملية فإن استمرار انضمام أعضاء جدد للمنظمة ربما يؤدي إلى مشاكل جديدة فهذا التوسع قد يقوم على أساس سمات مركزية للجغرافية السياسية، فالمنظمة من المحتمل أن يتوسع نطاقها إلى المناطق المحيطة حيث توجد منغوليا وتركمنستان وإيران وأفغانستان وأذربيجان وجورجيا، وقد تشمل تركيا كذلك التي أبدت رغبتها مؤخراً في الانضمام للمنظمة بعد تدهور علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وتقاربها من روسيا (ماهر بن ابراهيم القصير، 2014: ص 27).

وعليه سننتظر إلى الدول الأعضاء في المنظمة من حيث إمكاناتها الديموغرافية والطوبوغرافية وهي كالآتي:

أولاً: الصين: تعد الصين من بين الدول المتقدمة في عالم اليوم بعد أن كانت دولة زراعية نامية قبل أربعة عقود، حيث كانت تعتمد على الزراعة بنسبة 85% في اقتصادها و15% على الصناعة، أما اليوم فتعتمد الصين بنسبة 85% على الصناعة و15% على الزراعة والقطاعات الأخرى، فتحول المجتمع إلى مجتمع صناعي، وارتفعت احتياجات الدولة النقدية إلى نحو أكثر من 2 تريليون دولار، وتصل مساحة الصين نحو 9,596,960 مليون كم²، أما عدد السكان فيصل نحو 1,400,000,000 مليار وأربعمئة مليون نسمة، والناتج المحلي السنوي للصين يربو نحو 17 تريليون دولار، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي كمعدل يصل نحو 8%، وتعتمد الصين في اقتصادها على الزراعة والصناعة والطاقة وغيرها، وتعد الصين من بين الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وهذا ما يجعلها تختلف عن باقي الأعضاء في المنظمة عدا روسيا من حيث التأثير والتأثر في المحيط (أطلس لاروس، 2012: ص 64).

ثانياً: روسيا الاتحادية: تعد روسيا إلى حد بعيد البلد الأكثر اتساعاً في العالم تتعدى مساحتها 17,075,400 مليون كم²، وهي تمتد على طول ما يقارب 10 آلاف كم من الغرب حتى الشرق من بحر البلطيق حتى المحيط الهادئ، ويتكون سطحها من سهول وهضاب غير أن الجبال تظهر في



الجنوب (القوقاز عند حدود منغوليا والصين) والشرق (على حافة المحيط الهادئ)، وتشكل الأورال حاجزاً تقليدياً بين الجزء الأوربي من روسيا الواقع إلى الغرب والجزء الآسيوي من روسيا (سيبيريا) الواقع إلى الشرق، أما عدد السكان في روسيا فهو نحو 146 مليون نسمة، ويصل الناتج المحلي السنوي نحو 1,783 ترليون وسبعمائة وثلاثة وثمانون مليار دولار، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي نحو 4,5%، وتعتمد روسيا في اقتصادها على الصناعة والزراعة وإنتاج النفط والغاز والكهرباء وغيرها، فضلاً عن كون روسيا الاتحادية هي من الأعضاء دائمة العضوية في مجلس الأمن وهذا ما يعطيها مقداراً اعتبارياً في المنظمة (حيدر شفيق، 2012: ص 77).

ثالثاً: قيرغيزستان: بلد مطوق وجبلي في القسم الأكبر من أراضيه وإنه يمثل جزءاً من (تيان شان)(14) (موقع ويكيبيديا، 2023 / <https://ar.wikipedia.org/wiki/>.)، وتصل مساحة دولة قيرغيزستان نحو 199,000 ألف كم²، وعدد السكان يصل نحو 6,500,000 مليون نسمة، أما مستوى الناتج المحلي الإجمالي السنوي فيصل نحو 7,55 مليار دولار، فضلاً عن معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي فيصل نحو 6,4%، وتعتمد قيرغيزستان في اقتصادها على الزراعة والصناعة والطاقة فضلاً عن السياحة (أطلس لاروس، مصدر سبق ذكره: ص 76).

رابعاً: كازاخستان: هو البلد الأكثر اتساعاً بين بلدان آسيا الوسطى، حيث تعادل مساحته خمسة أضعاف مساحة فرنسا، وتبلغ أراضيه التي تحتل قلبها هضبة كازاخ الوسطى سهل سيبيريا الغربي في الشمال وشبه صحارى شواطئ بحر آرال في الجنوب الغربي غير أنه يضم حافة جبلية في جزئه الشرقي، حيث تبلغ مساحته نحو 2,724,900 مليون كم² (حيدر شفيق، مصدر سبق ذكره: ص 57)، أما عدد السكان فيصل نحو 19,400 تسعة عشر مليون وأربعمئة ألف نسمة، ويصل حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي نحو 197 مليار دولار، في حين يصل معدل النمو السنوي للناتج المحلي 4,5% وتعتمد كازاخستان على الزراعة والصيد البحري والطاقة والصناعة والسياحة (أطلس لاروس، مصدر سبق ذكره: ص 76).

خامساً: طاجكستان: بلد يقع في شرق آسيا يتميز بمرتفعات عالية خاصة إلى الشرق حيث تشكل (سلسلة بامير) تقع فيها قمة إسماعيل سماني التي يبلغ ارتفاعها نحو 7495 م الحدود مع الصين وتشرف على هضاب يبلغ ارتفاعها 4000 م، وتبلغ المساحة التي تشغلها طاجكستان نحو 143,000 ألف كم²، وعدد السكان يصل نحو 9,700,000 تسعة مليون نسمة، ويصل الناتج الإجمالي للدولة نحو 8,750 مليار دولار، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي نحو 6,5%، وتعتمد



طاجاكستان في إيراداتها على الزراعة والصناعة والطاقة فضلاً عن السياحة (المؤشرات الاقتصادية، مصدر سبق ذكره).

سادساً: أوزبكستان هي عضو غير مؤسس في المنظمة: : تمتد أوزبكستان من حافة بحر أورال الى جبال تيان شان وبامير، ويتكون القسم الأكبر من البلاد من صحارى (نذكر منها كيزيلكوم) مناخها قاري وجاف في أغلب الأحيان، وتصل مساحة دولة أوزبكستان نحو 447,000 الف كم2، أما عدد السكان هناك فتصل نحو 34 مليون نسمة، في حين يصل مستوى الناتج المحلي الإجمالي نحو 69,22 مليار دولار، أما معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي فيصل نحو 7,8%، وتعتمد أوزبكستان على الزراعة والصيد البحري والطاقة والصناعة والسياحة، فقد انضمت أوزبكستان إلى المنظمة في يونيو 2001 (أطلس لاروس، مصدر سبق ذكره: ص 67).

سابعاً : باكستان: وهي أيضاً عضو غير مؤسس في المنظمة : تعد باكستان عضو غير مؤسس في المنظمة، وهي دولة ذات سيادة في جنوب آسيا وعدد سكانها يتجاوز 231 مليون نسمة، ومساحتها تغطي 796095 كم2، ولديها 1046 كم من الخط الساحلي على طول بحر العرب وخليج عمان في الجنوب وتحدها الهند من الشرق وأفغانستان إلى الغرب وإيران في الجنوب الغربي والصين في أقصى الشمال الشرقي على التوالي، ويفصلها عن طاجاكستان ممر ضيق وأخان أفغانستان في الشمال، وتتشترك أيضاً الحدود البحرية مع عمان، أما الناتج الإجمالي المحلي السنوي لباكستان فيصل نحو 348 مليار دولار، ومعدل النمو للناتج المحلي السنوي فيصل نحو 6,71%، وتعتمد باكستان في اقتصادها على الزراعة والصناعات التكنولوجية والسياحة وغيرها من مصادر الاقتصاد الأخرى، وتعد باكستان من بين الدول النووية على مستوى العالم (أطلس لاروس، مصدر سبق ذكره: ص 46).

ثامناً : الهند : وهي الأخرى أيضاً عضو غير مؤسس في المنظمة : تعد الهند عضو غير مؤسس في المنظمة، ولم تكن الهند ضمن الأعضاء في المنظمة بل كانت تحمل صفة عضو مراقب فيها، إلا أن انضمامها كان من خلال (قمة إستانا) المنعقدة في 9/ يونيو/ 2017، والهند جمهورية تقع في جنوب آسيا، وتعد سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية، والثانية من حيث عدد السكان، وهي الجمهورية الديموقراطية الأكثر ازدحاماً بالسكان في العالم، يحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الغرب، وخليج البنغال من الشرق، وللهند خط ساحلي يصل طوله إلى 7,517 كم تحدها باكستان من الغرب وجمهورية الصين الشعبية، نيبال، وبوتان من الشمال، وبنغلادش وميانمار من الشرق، وتبلغ مساحة الهند 3287590 كم2 كما يبلغ عدد سكانها حوالي 1,400 مليار وأربعمئة



مليون نسمة، أما الناتج المحلي الإجمالي فيصل نحو 3 ترليون دولار، ومعدل النمو السنوي نحو 8,7%، وتعتمد الهند في اقتصادها على الصناعات التكنولوجية والخدماتية والزراعة وغيرها من القطاعات الأخرى، وتعد الهند من بين أهم الدول المنضوية في تجمع البريكس *BRECS*، وتعد الهند أيضاً من بين الدول النووية على مستوى العالم (موسوعة ويكيبيديا <https://ar.wikipedia.org/wiki>).

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول بأن الدول الأعضاء في المنظمة تجمعهم مجموعة من المصالح، فهي تقع على امتداد جغرافي واحد، وتخشى بنفس القدر ترسيخ الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، وخطر المد الإسلامي الإصولي القادم من جنوب ووسط آسيا، فالصين تخشى امتداده إلى تركستان الشرقية (إقليم شينجيانغ) بينما تخشى روسيا تواصله مع جمهوريات الخاصرة الروسية الهشة مثل (بشكيريا وتارستان) وكذلك اتصاله (بالقوقاز والشيشان)، فعلى الرغم من أية عوامل سلبية يمكنها أن تعيق استمرار وتطوير منظمة شنغهاي، إلا أن دول المنظمة ولاسيما الكبيرة منها تحاول الحد من الهيمنة الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، فضلاً عن الخلاص أو الحد من أثر الإرهاب والتطرف والحركات الانفصالية ومحاربة الجريمة والاتجار بالمخدرات وتهريبها.

2.2. المطلب الثاني: المحددات التي تعيق عمل المنظمة

على الرغم من أن منظمة شنغهاي للتعاون باتت من بين أهم المنظمات الإقليمية والدولية، والتي باتت تتطور بشكل كبير، إلا أنه في الوقت ذاته تعرضت المنظمة إلى مجموعة من المعوقات والمحددات والتي قد تحد من كفاءة أداء المنظمة، ومن بين هذه المعوقات هي العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء في المنظمة لاسيما العلاقات الصينية - الروسية والتي تعد من أهم الدول المؤسسة للمنظمة، فضلاً عن كونها عضوين دائمين في مجلس الأمن، من هنا فالتصدع في العلاقات البينية بينهما ينعكس سلباً على عمل المنظمة، في ميدان السياسة الدولية.

ومن الجدير بالذكر، فإن جانب من المشكلات التي تحيط بمنظمة شنغهاي للتعاون تتبع من إحساس روسيا بالقلق حيال التدخل الصيني في آسيا الوسطى (بشار أحمد نرش، 2010: ص 1-7)، ورغبة الأخير في تقليص دور روسيا هناك، ومن وجهة نظر الصين فإن هذه المنظمة تتيح أمامها فرصاً ممتازة لتقوية صلاتها المباشرة مع دول المنطقة، والتفاوض حول إبرام عقود طويلة الأجل لاستيراد النفط والغاز، فتنطى بذلك القوانين والأنظمة الروسية التي أعدت لحماية مصالح روسيا الذاتية، وتجسد أول النجاحات المهمة التي حققتها الصين في أواخر عام 2005 بفتح خط أنابيب



(أناسو - الأشانكو) النفطي الذي ينقل نفط قزوين إلى زنجيان، مما يدل على علاقة الصين المميزة بروسيا ليست سوى ستار لحجب واقعاً مفاده أن البلدين سيستمران في التنافس (23) (بافل باييف، 2010: ص 138-139).

من هنا فإن آلية التنافس ما بين الصين وروسيا من الناحية الموضوعية لا تقوم على أساس تغليب عنصر التعاون فقط بل تحتوي عناصر للمنافسة الحقيقية بينهما في منطقة آسيا الوسطى، وذلك لأسباب جيوسياسية وجيو اقتصادية وعوامل تقليدية، فمع تعافي القوة الروسية الوطنية، فإن تأثيرها التقليدي في آسيا الوسطى، وفي ظل تلك الظروف فإن هناك احتمالين بالنسبة للعلاقات الروسية الصينية وهما إما زيادة التعاون أو زيادة التنافس بينهما، فلو أن الصين وروسيا أصبحتا أكثر تنافساً في منطقة آسيا الوسطى، فإن هذا سوف يلعب دوراً سلبياً في عملية تطوير المنظمة، لذا فمن المهم بالنسبة لدول المنظمة السعي للارتقاء بمستوى التعاون والسيطرة والتحكم في العوامل المقيدة للتعاون في المنطقة وجعل التعاون العنصر السائد في علاقات الدولتين في المنطقة (علي جبار عبدالله 209: ص 23-24).

وفي سياق سعي روسيا لإبقاء الصين بعيدة عن آسيا الوسطى، تعتمد إلى استغلال مخاوف قادة قيرغيزستان وكازاخستان ودول المنطقة الأخرى، من تدفق السلع الصينية والتجار الصينيين، الأمر الذي من شأنه (كما ترى روسيا) ، أن يقضي على الصناعات المحلية الهشة أصلاً، وعلى مشاريع رجال الأعمال المحليين، وترى روسيا أيضاً بأن الصين ليس بوسعها إلا لعب دور أمني غير مباشر في المنطقة، ولن يكون وجودها العسكري فيها إلا في أدنى مستوياته (بافل باييف، مصدر سبق ذكره: ص 139)، ومع أن روسيا أولت الكثير من اهتمامها لتطوير صلاتها الأمنية القوية مع الصين، إلا أنها كانت تحرص كثيراً على أن يجري ذلك على المستوى الثنائي فحسب وكما تجسد هذا على سبيل المثال في المناورات العسكرية الروسية الصينية المشتركة التي أجريت في آب / 2005 تحت اسم بعثة السلام (9) (Alyson J. K. Bails, 2007:p).

من هنا فإن آلية التنافس ما بين الصين وروسيا من الناحية الموضوعية لا تقوم على أساس تغليب عنصر التعاون فقط بل تحتوي عناصر للمنافسة الحقيقية بينهما في منطقة آسيا الوسطى، وذلك لأسباب جيوسياسية وجيو اقتصادية وعوامل تقليدية، فمع تعافي القوة الروسية الوطنية، فإن تأثيرها التقليدي في آسيا الوسطى، وفي ظل تلك الظروف فإن هناك احتمالين بالنسبة للعلاقات الروسية الصينية وهما إما زيادة التعاون أو زيادة التنافس بينهما، فلو أن الصين وروسيا أصبحتا أكثر



تتافساً في منطقة آسيا الوسطى، فان هذا سوف يلعب دوراً سلبياً في عملية تطوير المنظمة، لذا فمن المهم بالنسبة لدول المنظمة السعي للارتقاء بمستوى التعاون والسيطرة والتحكم في العوامل المقيدة للتعاون في المنطقة وجعل التعاون العنصر السائد في علاقات الدولتين في المنطقة (علي جبار عبدالله، مصدر سبق ذكره: ص 23-24)، ويمكن القول أن هذا التدافع الخفي لروسيا مع منافسها الصيني لم يقف حائلاً أمام محاولات روسيا للاستفادة من منظمة شنغهاي للتعاون في تشكيل جبهة سياسية مشتركة مع الصين لتقف بوجه تهديد المصالح المشتركة للطرفين، فقد أخذ هذا الميل إلى اتخاذ تدابير عملية استهدفت تقليص النفوذ الغربي والوجود الأمريكي على وجه التحديد في آسيا الوسطى، من هنا فان التواجد العسكري الأمريكي في آسيا الوسطى منذ خريف عام 2001، ربما أغرى كلاً من روسيا والصين بالعمل على الانتفاع من منظمة شنغهاي للتعاون كقوة إقليمية لخلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، بيد أن هدفاً كهذا لم يجد قبولاً من لدن الأنظمة الحاكمة في دول آسيا الوسطى الأعضاء فيها، أي أن هذه الدول تحاول جني أقصى قدر ممكن من المنافع من خلال علاقاتها الأمنية الثنائية البراغماتية مع الولايات المتحدة الأمريكية (بافل باييف، مصدر سبق ذكره: ص 40).

ومع نهاية العام 2011 بدأت منظمة شنغهاي في بحث التوسع في القارة الآسيوية جنوباً بضم كل من الهند وباكستان وكوريا الشمالية ومنحها العضوية الكاملة بدلاً من صفة المراقب بهدف احتواء النفوذ الأمريكي في القارة الآسيوية وتخفيف حدة التوترات بين الهند والصين وكذلك توطيد العلاقة مع باكستان واحتواء الطموح النووي لكوريا الشمالية، وبذلك تكمن خطورة هذا التحول نحو جنوب شرق آسيا في استدعائه لتحالف دولي مناوئ للولايات المتحدة واختراقه لمنطقة حيوية بالنسبة لمصالحها، ما دفع الأخيرة لدعم وجودها العسكري وتوطيد منظومة تحالفاتها الإقليمية (أحمد عبدالجبار عبدالله، 2016: ص 230).

وفي ظل التنافس الدولي بين القوى الكبرى للهيمنة والنفوذ في منطقة آسيا الوسطى فان معظم دول المنطقة اتجهت لإتباع سياسة خارجية متوازنة قوامها تطوير العلاقات مع كل القوى الكبرى بطريقة متوازنة، فدول آسيا الوسطى تحتفظ بعلاقات تعاونية مع حلف الناتو والولايات المتحدة في المجالات الأمنية والسياسية، ومنذ عام 1996 بدأت دول آسيا الوسطى في الدخول في تدريبات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة وحلف الناتو، وارتكزت التدريبات العسكرية المشتركة والتعاون بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو والولايات المتحدة بصورة أساسية على مكافحة الإرهاب وحفظ



السلام، ولكن في إطار أعمق فإن الوجود العسكري الأجنبي في منطقة آسيا الوسطى ربما يثير النزاع بين القوى الإقليمية الكبرى في المنطقة، وفي غضون ذلك فإن برنامج المشاركة من أجل السلام في الحقيقة هو شكل من أشكال توسيع الناتو، لذا فإن التعاون العسكري بين دول آسيا الوسطى وحلف الناتو ربما يؤثر سلباً على التعاون الأمني في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، غير أن الجهود الروسية نجحت أخيراً في إبعاد دول آسيا الوسطى عن نفوذ الناتو والولايات المتحدة الأمريكية (فهد مزيان خزار، 2013: 232-234).

3. المبحث الثالث: دور المنظمة الاقليمي والدولي

بعد أن أخذت منظمة شنغهاي للتعاون دورها في السياسة الدولية على المستوى الاقليمي والدولي، وكان للصين وروسيا دوراً بارزاً في ترصين دور المنظمة، سيما أن الأخيرة جاءت من أجل المصالح الصينية - الروسية والدول التي لها مصالح في الحد من الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، من هنا فقد تمكنت تلك المنظمة في رسم ملامح نظام دولي جديد يلوح في الأفق، تكون فيه الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من بين القوى التي تشكل النظام الدولي، وعبر هذا المبحث سيتم توضيح دور المنظمة ومستقبلها في نظام دولي متغير.

3.1. المطلب الأول: دور المنظمة في العلاقات الصينية - الروسية وانعكاسها على النظام الدولي

يعرف بأن النمو الاقتصادي للدول وصعودها العالمي يصاحبها حتماً تطوير قدراتها العسكرية والتكنولوجية، وتأمين استمرار تفوقها على الدول الأخرى المنافسة لها، وهذا ما نشهده اليوم في الصين التي تندفع بقوة في بناء قدراتها العسكرية في المجالات المختلفة وتطويرها باستمرار استجابة للتحديات والمخاطر التي تواجهها، وفي هذا الموضوع يجادل زيغنيو بريجنيسكي في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى، بأن الصين سترتقي خلال العقد القادمين ليس إلى مصاف الدولة المهيمنة في الشرق الأقصى فحسب، بل إلى مصاف قوة عالمية من الطراز الأول"، أما روسيا فقد رأت أن عليها استعادة قوتها وأن ذلك لا يمكن أن يتحقق بمواجهة القوى والدول الصاعدة في المنطقة، بل في التعاون معها لاسيما الصين، فروسيا تحتاج إلى مساندة الصين في موقفها ضد توسعات حلف شمال الأطلسي وسياسات الولايات المتحدة المتعنتة والمهيمنة على الحلف ونظام الدرع الصاروخي الأمريكي (زيغنيو بريجنيسكي، 2012: ص 58067).



من هنا فإن الحديث عن الدور الصيني - الروسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون ومصالح الدولتين، يوجه الذهن نحو تبني فكرتين (عباس فاضل علوان، 2012: ص 166-167):

- 1- الفكرة الأولى، وتتمثل في أن روسيا والصين تمارسان أدواراً فاعلة داخل المنظمة نفسها كونهما قوتين رئيسيتين مقابل دول صغيرة وغير مستقرة (جمهوريات آسيا الوسطى)، وأن هذا الدور يتجسد في صورة أسبقية وامتيازات اقتصادية وسياسية تحظى بها هاتان القوتان.
- 2- الفكرة الثانية، أن كل من روسيا والصين وبحكم تجميع قوتيهما معاً في إطار منظمة إقليمية أخذتا تمارسان أدوراً في قضايا عالمية ذات صلة بمصالحهما، وهنا يكون الدور الروسي والصيني باعتباره تجسيدا لمواقف المنظمة ومصالحها ككل إزاء العالم الخارجي رغم ما يعتري دوريهما من تباين في بعض القضايا.

ولروسيا الاتحادية والصين ودول آسيا الوسطى مصالح مشتركة كبيرة تتعلق بتوسيع التعاون المشترك المثمر بينها في مجال النقل، خاصةً وأنه عبر الحدود المشتركة بتلك الدول تمر طرق مواصلات جديدة تصل المناطق الاقتصادية الشرقية بالمناطق الغربية وإقليم آسيا والمحيط الهادئ بالمناطق الأوربية والمحيط الأطلسي، وأن منظمة شنغهاي للتعاون قامت من أجل تعزيز التفاهم المتبادل بين الدول الأعضاء والصداقة وحسن الجوار ولا تعتبر حلفاً أو رابطة مغلقة (وسيسم خليل قلعجية، مصدر سبق ذكره: ص 236).

وقد أضافت منظمة شنغهاي للتعاون آلية لتوازن المصالح الصينية - الروسية في منطقة آسيا الوسطى، فبالنسبة إلى روسيا فتمثل منطقة آسيا الوسطى مكانة هامة في سياسة روسيا الخارجية، وبعد وصول بوتين إلى السلطة قررت روسيا استعادة وضعها الخاص في تلك المنطقة، وفيما يخص الصين فهي تشترك مع دول منطقة آسيا الوسطى في حدود تصل إلى سبعة آلاف كيلو متر، لذا فالصين بحاجة إلى تطوير علاقات قوية مع دول المنطقة وزيادة نفوذها هناك، لذلك فمن غير المستبعد أن تتلاقى المصالح الصينية - الروسية في آسيا الوسطى، وفي هذا الإطار يعتقد المتخصصون بأن منطقة آسيا الوسطى ستكون المكان الذي يستفز روسيا والصين للتنافس بين دولها، حيث يمكن أن تتعارض مصالح الطرفين في المنطقة، لذا فإن الدولتين بحاجة إلى التعاون في تلك المنطقة لتجنب إمكانية التنافس بينهما هناك، ولهذا فمنظمة شنغهاي للتعاون وفرت آلية لتوازن المصالح وتحقيق النجاح في تعاونهما في إطار منظمة شنغهاي، وتدعم روسيا الصين في موقفها



حيال وحدة أراضيها، بالمقابل تدعم الصين روسيا فيما يخص وحدة الأراضي الروسية (ماهر بن ابراهيم القصير، مصدر سبق ذكره: ص 286-289).

فثمة واقع جديد يحرض روسيا على تنشيط منظمة شنغهاي للتعاون ودعم خطوات التحول نحو الشرق وهي الاستراتيجية الحاسمة لدى كل من روسيا والصين إلى وضع النزاع الهندي - الباكستاني تحت رعاية نظام أمني جديد لإقليم وسط آسيا، والأمل كبير ومتصاعد لدى القيادات الروسية - الصينية في أن أزمة الثقة بين باكستان والهند يمكن تعويضها أو تخفيف ضررها بإدماج الطرفين في نظام أمني جديد تضمنه وتقوده روسيا والصين (أحمد دياب، 2015: ص 165)، ومن بين أهم القضايا التي تتطلع إليها منظمة شنغهاي هو تنسيق النشاط الصيني - الروسي في منطقة وسط آسيا لمنع تضاربه، لاسيما أن لدى الدولتين مكانتهما الدولية، فلروسيا مصلحة تثبيت دعائم وتنشيط خطوات مد شبكة طرق الحرير وإقامة مشاريع صناعية وإنتاجية وثقافية متكاملة على ضفاف هذه الطرق، فضلاً عن مطاردة النفوذ الأمريكي كما ذكرنا سابقاً في منطقة آسيا الوسطى، بالإضافة إلى إقامة نظام أمني وسط آسيا يحقق السلام في المنطقة ويحل المشكلات الحدودية والتاريخية بين دول الإقليم، على أمل أن يتحول في المستقبل إلى نظام دفاعي متكامل (أحمد دياب، مصدر سبق ذكره: ص 165).

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن هنالك تنافساً واضحاً ما بين الصين وروسيا في خضم القيادة في منظمة شنغهاي للتعاون، فتركز الصين في على أن تقوم المنظمة في المقام الأول على التعاون الأمني والاقتصادي، في حين ترى روسيا بأن يكون العمل في المقام الأول على التعاون الأمني والقضايا الاستراتيجية، من هنا تعتقد الصين بأن روسيا ليست نشطة جداً في التعاون مع الصين في منظمة شنغهاي، إلا أنها لا تعارض المبادرات الصينية، وكان هناك اختلاف حول دخول أعضاء جدد للمنظمة، إذ أن روسيا دعمت عضوية إيران والهند وباكستان، إلا أن الصين عارضت ذلك لأنه سينقل تركيز المنظمة بعيداً عن آسيا الوسطى وإعطاء المنظمة الطابع المعادي للغرب، وهذا ما لا يتفق والرؤية الصينية، وعلى الرغم من كل هذه الاختلافات، لا تزال منظمة شنغهاي للتعاون سائرة في تطوير العلاقة بين روسيا والصين، وقد أضافت منظمة شنغهاي للتعاون إلى العلاقات الصينية - الروسية أبعاداً جديدة تجلت في التقارب والتفاهم الاستراتيجي بالمعنى الواسع كما أنها أكدت على رغبة البلدين بإقامة استراتيجية تعاون مشتركة باتجاه القرن الحادي والعشرين ومعارضتهما لهيمنة دولة واحدة على العالم وإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، وفي ضوء ذلك يرى معظم



المتخصصين بأن الصين وروسيا تحافظان على تنسيق وثيق في الشؤون الإقليمية والدولية وتعمقان التعاون في مكافحة الإرهاب وتدعيم الاقتصاد والأمن في إطار منظمة شنغهاي للتعاون.

3.2. المطلب الثاني: مستقبل المنظمة في السياسة الدولية

تعد الدراسات المستقبلية من بين أهم الدراسات المعرفية والأكاديمية، كونها تعمل على أساس المعلومات والمعطيات المتوفرة لدراسة وتقييم أمر هام الذي يعمل على صناعة وتشكل مستقبل قضية ما، وهذه المعطيات والتنبؤات ستكون حتماً وتعتمد على النسبية في التحليل لا الجزم، وهي جزء من رسم ملامح النظام الدولي، من هنا سيكون هذا المطلب لدراسة مستقبل هذه المنظمة التي باتت تمثل تجمعاً هاماً لعدد من الدول الكبرى والصاعدة والبحث في مسألة القطبية الدولية وهناك ثلاثة مشاهد احتمالية مستقبلية للمنظمة ودورها في السياسة الدولية.

فيقوم المشهد الأول الاحتمالي على أساس (فرضية التنافس) المستقبلية الاحتمالية والتي مفادها، أن أثر هذه المنظمة سيشهد تراجعاً ملحوظاً في السياسة الدولية خلال فترة الدراسة المحددة هي (10 سنوات) القادمة، فمن المحتمل أن تترتب معطيات ومؤشرات معينة تتصل بالبيئات الداخلية للمنظمة، وأخرى تتعلق بالبيئة الدولية، تتضافر جميعاً لحد من دور هذه المنظمة على الصعيد الإقليمي والدولي، بشكل يفضي بالنتيجة إلى تراجع دورها في السياسة الدولية، يعد التنافس الروسي - الصيني من بين أهم الدوافع المؤثرة سلباً في مستقبل منظمة شنغهاي وهذا ما يتضح جلياً من خلال البحث عن المكانة والدور العالمي لروسيا والصين، فضلاً عن ما تمثله منطقة آسيا الوسطى من أهمية جيو سياسية لهما، فان المشكلات التي تحيط بمنظمة شنغهاي تنبع من إحساس روسيا بالقلق حيال التدخل الصيني في آسيا الوسطى ورغبتها في كبح جماحه، ومن وجهة نظر الصين فان هذه المنظمة تتيح أمامها فرصاً ممتازة لتقوية صلاتها المباشرة مع دول المنطقة، والتفاوض حول إبرام عقود طويلة الأجل لاستيراد النفط والغاز، فتتخطى بذلك الأنظمة الروسية التي أعدت لحماية مصالح روسيا الذاتية(بافل بالييف، مصدر سبق ذكره: ص 138-139).

أما المشهد الثاني الاحتمالي لمستقبل منظمة شنغهاي للتعاون فيقوم على أساس (فرضية التعاون) والتي مفادها أن أثر هذه المنظمة سيشهد تطوراً ملحوظاً في السياسة الدولية، خلال فترة المستقبل القريب القادم، فمن المحتمل تظهر معطيات ومؤشرات معينة تتعلق بالبيئة الداخلية للمنظمة ومقوماتها، وأخرى تتعلق بالبيئة الخارجية الدولية، تتضافر جميعاً فتدفع بتطور دور المنظمة على المستوى الإقليمي والدولي، ما يفضي بالنتيجة إلى تطور أثر المنظمة في السياسة الدولية، فثمة من



يرى أن هنالك بعض الدوافع التي تثبت بأن العالم يتجه نحو تحولات مرتقبة في الهرمية الدولية تتخفف نسبياً بسببها مكانة وقوة الولايات المتحدة الأمريكية وترتفع نسبياً من جهة أخرى مكانة وقوة القوى الأخرى الصاعدة مثل (الصين وروسيا والهند والبرازيل)، وبهذا تتقارب تأثيرات ونفوذ هذه القوى كما تفقد أي قوة منها ميزة الإنفراد والقيادة على الأخريات، وأن هذه النظرية هي الأكثر رواجاً في الوقت الحاضر في فهم وتصوير ما تؤول إليه العلاقات الدولية في المستقبل المتوسط الأمد، والتركيز هنا يكون حول صعود الصين ومن ثم روسيا والهند واليابان والبرازيل بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي، وهناك من يرى في تحقق تعددية قطبية لا تفقد فيها الولايات المتحدة الأمريكية أي تميز قيادي خاص بها، وإن أكثر وجهات النظر شيوعاً وتظهيراً لهذه الفكرة هي تلك التي تقول بأن العالم قد دخل قرن العصر الآسيوي، فالسيطرة ستكون للصين واليابان والهند على حساب القوى الغربية التي دخلت مرحلة الأفول (محمد السيد سليم، 2011، ص 48-53).

أما المشهد الاحتمالي الأخير فيشير إلى المنظمة ما بين (الثبات والتطور)، فمن جانب الثبات فإن نزوع الدور الصيني - الروسي نحو المقاربات الدولية من شراكات استراتيجية، والمشاركة في المنظمات الإقليمية والتجمعات الاستراتيجية كمنظمة شنغهاي للتعاون، لا يهدف إلى إنهاء قوة الهيمنة إنما إلى إنهاء سلوك الهيمنة، عن طريق تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية، بما يعد تأكيد الصين وروسيا إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية (كرار أنور البديري، 2015: ص254)، بالإضافة إلى أن التنافس ما بين روسيا والصين من أجل النفوذ والسيطرة، لاسيما في منطقة آسيا الوسطى، فعلى الرغم من أن هذا التنافس لم يقف عائقاً أمام محاولات روسيا في الاستفادة من منظمة شنغهاي للتعاون في تشكيل جبهة سياسية مشتركة، الأمر الذي أدى إلى العمل على الانتعاش من منظمة شنغهاي من قبل روسيا والصين للظهور كقوى دولية لخلق التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية (بافل بابيف، مصدر سبق ذكره: ص 142).

ومن جانب التطور في المنظمة فإن النظام الدولي المرتقب ما بعد فترة المستقبل المتوسط سيكون لمنظمة شنغهاي للتعاون مكانة فيه، لاسيما بعد التراجع النسبي في مكانة الولايات المتحدة الأمريكية، والنمو المتسارع لدى الدول الأعضاء في المنظمة، لكن على الرغم من التراجع النسبي لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها ستكون حاضرة ضمن الهيكلية المرتقبة في النظام العالمي، وذلك بسبب احتفاظها بمقومات القطبية، بالإضافة إلى ذلك لم تستطع إلى الآن أية دولة صاعدة سواء كانت عضو في منظمة شنغهاي أم لا من استكمال جميع مقومات القطبية الدولية، ويرى كيسنجر إن



الولايات المتحدة الأمريكية برغم تراجع قوتها ستظل طرفاً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه في النظام الدولي، وإن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تكيف نفسها لتقاسم أعباء المسؤولية في هذا النظام مع مراكز القوة الصاعدة (كارن ابو الخير، 2017، <http://www.siyassa.org/eg/News/1751.asp>)

من هنا ومن خلال ما تقدم فإن العلاقات الدولية المستقبلية فيس النظام الدولي لا سيما العلاقات ما بين الدول التي تمثل دول اليريكس ومنظمة شنغهاي في قبال الولايات المتحدة الأمريكية فإنها ستبتعد عن الصراع وستكون مقاربة التعاون حاضرة في ظل المصالح الدولية القائمة وفي إطار التوازن الدولي، فقد تخفتي الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية إلا أنها ستكون حاضرة كمنافس هام وكبير في ظل التنافس الدولي لرسم ملامح نظام دولي مرتقب تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً منافساً قوياً دون أن يكون طرفاً مهيمناً كما هو الآن.

الخاتمة

تعد منظمة شنغهاي للتعاون من بين أم المنظمات الإقليمية التي تأسست مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي من أجل الحد من الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية من أجل تحقيق التوازن الدولي ورسم ملامح نظام عالمي جديد، فبعد التراجع النسبي في الاقتصاد الأمريكي أزاء الصعود الاقتصادي الآسيوي، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية بمشاركة تلك الدول الصاعدة كمحاولة لاحتوائها والحوؤل دون تحولها إلى أقطاب قد تؤثر على المكانة الأمريكية، مما جعل النظام العالمي الجديد يقوم على التفاعل ما بين كافة القوى الدولية، سيما أن تلك القوى الصاعدة اجتمعت في كتلات ومنظمات إقليمية لأنها ترى في تلك المنظمات الإقليمية الضمان الحقيقي لمصالحها بعد أن عجزت عن مواجهة الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، وفي الوقت نفسه لم تتمكن حتى الآن أي من تلك الدول الصاعدة من استكمال مقومات القطبية، مما جعل تلك الدول تجتمع في قوتها الاقتصادية والعسكرية والديموغرافية لتكون قوة مؤثرة في السياسة الدولية والتوازن الدولي.

وقد برزت منظمة شنغهاي للتعاون قوة مهمة ذات قدرات وإمكانات هائلة في 15/يوليو/ 2001 أي قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 بقليل بعد أن تم تأسيسها في عام 1996، من خلال اجتماع مصالح الدول الأعضاء من أجل تأسيس تلك المنظمة، وقد راهن الكثير على مسألة تراجع منظمة شنغهاي للتعاون وذلك بسبب الاختلافات الكثيرة ما بين الدول الأعضاء فيها، إلا أنه هنالك مصالح



كبيرة ما بين الدول الأعضاء من الممكن أن تتجاوز الخلافات الموجودة فيما بينها، سيما أن منظمة شنغهاي للتعاون تعد منظمة إقليمية جغرافية على العكس من مجموعة بريكس غير الجغرافية. من هنا فان منظمة شنغهاي للتعاون ستكون ذات مستقبل واعد يمثل التوازن الدولي ما بين الأقطاب الدولية بعد الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، لذا فقد عملت الدول الصاعدة الى تحجيم وتحديد هذه الهيمنة عبر اتحادها وتعاونها للوقوف ضد التفرد الدولي

المصادر

- [1] البديري، كرار أنور ناصر. (2015). الصين بزوغ القوة من الشرق. مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد.
- [2] تلميذ، أحمد. (2008). التنافس العالمي على موارد الطاقة المنظور الهندي. في مجموعة باحثين، الصين والهند والولايات المتحدة الأمريكية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي.
- [3] حسين، خليل. (2013). موسوعة المنظمات الإقليمية والقارية، ج 2. منشورات دار الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت.
- [4] دياب، أحمد. (2015). قمتا بريكس وشنغهاي استراتيجية أوراسية للأمن والتنمية. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، العدد 202، القاهرة.
- [5] سليم، محمد السيد. (2011). واقع ومستقبل التحالفات في آسيا. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والدولية، العدد 183، القاهرة.
- [6] عبدالله، أحمد عبدالجبار. (2015). الصين والتوازن الاستراتيجي العالمي بعد عام 2001 وأفاق المستقبل. الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- [7] قاعجية، وسيم خليل. (2016). روسيا الأوراسية زمن فلاديمير بوتين. الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت.
- [8] القصير، ماهر بن إبراهيم. (2014). منظمة شنغهاي القوة الأورآسيوية الصاعدة تشكل الهوية الأوراسية. دار الفكر العربي للنشر والتوزيع، القاهرة.
- [9] باييف، بافل. (2010). القوة العسكرية وسياسة الطاقة بوتين والبحث عن العظمة الروسية.



- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دراسات مترجمة 41، ط1، أبو ظبي.
- [10] بريجينيسكي، زيبغنيو. (2012). رقعة الشطرنج الكبرى. دار الأهلية للنشر والتوزيع، ط3، ترجمة أمل شرقي، عمان الأردن.
- [11] خزار، فهد مزبان. (2013). الأهمية الجيوبولوتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية. مجلة آداب البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 65.
- [12] شفيق، حيدر. (2012). أطلس العراق والوطن العربي والعالم. دار الكتب والوثائق، بغداد.
- [13] عبدالله، علي جبار. (2019). مستقبل منظومات التعاون الإقليمي في ظل المتغيرات الدولية. مجلة الكوفة، العدد 2، المجلد 1.
- [14] لاروس، أطلس (أطلس بلاد العالم). (2012). دار عويدات للنشر والطباعة، بيروت.
- [15] مظلوم، جمال. (أبريل 2006). التعاون الصيني الروسي في إطار منظمة شنغهاي للتعاون. مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 164، القاهرة. علوان، عباس فاضل. (2012). العلاقات الروسية - الصينية بعد إحداث 11 أيلول 2001 منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين، بغداد.
- [16] نرش، بشار أحمد. (2010). التنافس الدولي في آسيا الوسطى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق.
- [17] Abu El-Kheir, K. (2017). New Strategic Realities in the International System: A World without Poles. International Politics Magazine, Ahram Center for Political and International Studies, Cairo. Retrieved from <http://www.siyassa.org.eg/News/1751.asp>
- [18] Al-Amiri, I. M. (2023). The Shanghai Cooperation Organization. Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad. Retrieved from <http://cis.uobaghdad.edu.iq>
- [19] Trading Economics. (n.d.). India Indicators. Retrieved from <https://ar.tradingeconomics.com/india>
- [20] Trading Economics. (n.d.). International Economic Indicators. Retrieved from <http://ar.tradingeconomics.com>



- [21] Wikipedia. (2023). Tian Shan Mountains. Retrieved from <https://ar.wikipedia.org/wiki/>
- [22] Bails, A. J. K., Dannay, P., Guang, P., & Trotsky, M. (2007). The Shanghai Cooperation Organization. SIPRI Policy Paper No. 17. Stockholm International Peace Research Institute.

